

عن المجلس الأعلى للثقافة.. وسواه

الحكومة.. والثقافة والمثقفون



من جلسات اسبوع
المدى الثقافي الرابع

في اسبوع المدى الثقافي بأربيل عام ٢٠٠٦ ، وكان أول اسبوع يعود الى العراق بعد الاسباع الدمشقية الثلاثة ، طرحت للمرة الاولى فكرة تأسيس مجلس أعلى للثقافة في العراق .. حيث جرى اقتراح بإعداد ورقة بخطوط وافكار عامة ، وتمت مناقشة الفكرة بإطار عام أيضاً بين عدد محدود من الزملاء . لقد اتفق على عدم الخوض في التفاصيل الاجرائية ، بانتظار الاضواء الى آراء العدد الكبير من المثقفين العراقيين الذين حضروا فعالية الاسبوع ، ليصار بعد ذلك الى انضاج ورقة اخرى تستوعب الاجماع وتستفيد من حاصل الخبرات والآراء الانضج مادام الشأن يخص الجميع ، وبالتالي فان المشروع مشروع وطني ، ولا يعني جماعة او جهة بعينها. وهذا ما وجدناه يتطلب حواراً ناضجاً ومساحة واسعة من العمل الحر واحترام الاختلافات.

عبدالزهره زكي



واناطة مسؤوليها إلى مثقف بارز وكفاء بعيدا عن الهوية الحزبية أو الطائفية أو القومية. . . وكان مثل هذا النداء أن يذهب أدراج الرياح التي تتصارع تخصصياً على مناصب السفير ووكيل الوزارة والمدير العام . لم يكن المثقفون الذين وقعوا على ذلك النداء بالمثقفين الذين لا يعرفون بما يجري، لكن المسؤولية الأخلاقية والوطنية والثقافية تفرزنا على ما علمنا صوتهم. هذه بعض أواخر المثقفين.

لا بأس في التساؤل بصراحة أكبر عن مصير كياننا يفترض بها أن تكون موائمة لمجلس الثقافة في أفضل حالاته المقترحة من قبل اتحاد الأدباء، الكيانات المستقلة التي تتولم من المال العام، وما الذي حدث لهيئة الإعلام والاتصالات التي تركها مديريها العام منذ أشهر وبقي كرسيه شاغراً حتى الآن (إذا كانت معلوماً صحيحة) لأن المحاصصة لم تتوافق بعد؟

تستطيع الحكومة أن تسهم بقوة في صنع الثقافة الوطنية. وعلى المثقفين أن يسيروا على الحكومة بطلعة انتحائية للنهوض بعملياتها ، كما لا يمكن أن يكون عملها ايجابياً وقوياً، وأين يمكن أن تعفي نفسها من مسؤولية العمل.

وفي ظرف مثل ظرف العراق الراهن ، أرى من الضرورة أن يعيد الحكم هياكلها الجاهزة، بدوافع وزارة الثقافة وبناها التحتية من قاعات ومسارح و دور عرض وتوزيع المستلزمات الفنية والطباعة مع مطالبة هذه الدوائر ببرامج عمل وخطط استراتيجيات للنهوض بالعمل التعليمي وتعيد لهما دورهما من المثقفين لقرار هذه الخطط والبرامج قبل المصادقة عليها من قبل خبراء السياسة والمال.

تستطيع الحكومة - بل هي مطالبة، بأن تنهض بقطاعي التعليم والتدريب ، بما لا يتعدى آلياته الإدارية ، وأن تساهم في صنع الثقافة الوطنية. وهذا جهد استراتيجي جبار لا يمكن انجازها بجهود البشرية والفنية المتفرقة، ولكن لابد من التفكير فيه والعمل عليه، وهو عمل أساس وحاسم في صنع الصورة الثقافية المستقبلية للمجتمع.

عن أية ثقافة وطنية نتحدث فيما يتخرج الطلبة من دون قراءة حرف واحد عن الثقافات الفرعية في البلاد، ناهيك عن الثقافات الأخرى؟

تستطيع الحكومة ، في ظروف تشريعية وقانونية لائحة، أن تقدم دعماً غير مشروط لعمل المثقفين (وليس للمثقفين) ، ذلك عبر دوافعها ذات الاختصاص، أو عبر نظام الإعفاء الضريبي الذي يبصر لأصحاب المال والأعمال تقديم المنح لأعمال الثقافية (وأكرر ليس للمثقفين أنفسهم) مقابل تسهيلات ضريبية، كما هو معمول به في الكثير من البلدان التي تحترم قيمة العمل الثقافي كحاجة وطنية وتصور كرامة مثقفها من ذل السؤال والحاجة.

تستطيع الحكومة ، في ظروف تشريعية وقانونية لائحة، أن تقدم دعماً غير مشروط لعمل المثقفين (وليس للمثقفين) ، ذلك عبر دوافعها ذات الاختصاص، أو عبر نظام الإعفاء الضريبي الذي يبصر لأصحاب المال والأعمال تقديم المنح لأعمال الثقافية (وأكرر ليس للمثقفين أنفسهم) مقابل تسهيلات ضريبية، كما هو معمول به في الكثير من البلدان التي تحترم قيمة العمل الثقافي كحاجة وطنية وتصور كرامة مثقفها من ذل السؤال والحاجة.

تستطيع الحكومة ، في ظروف تشريعية وقانونية لائحة، أن تقدم دعماً غير مشروط لعمل المثقفين (وليس للمثقفين) ، ذلك عبر دوافعها ذات الاختصاص، أو عبر نظام الإعفاء الضريبي الذي يبصر لأصحاب المال والأعمال تقديم المنح لأعمال الثقافية (وأكرر ليس للمثقفين أنفسهم) مقابل تسهيلات ضريبية، كما هو معمول به في الكثير من البلدان التي تحترم قيمة العمل الثقافي كحاجة وطنية وتصور كرامة مثقفها من ذل السؤال والحاجة.

تستطيع الحكومة ، في ظروف تشريعية وقانونية لائحة، أن تقدم دعماً غير مشروط لعمل المثقفين (وليس للمثقفين) ، ذلك عبر دوافعها ذات الاختصاص، أو عبر نظام الإعفاء الضريبي الذي يبصر لأصحاب المال والأعمال تقديم المنح لأعمال الثقافية (وأكرر ليس للمثقفين أنفسهم) مقابل تسهيلات ضريبية، كما هو معمول به في الكثير من البلدان التي تحترم قيمة العمل الثقافي كحاجة وطنية وتصور كرامة مثقفها من ذل السؤال والحاجة.

أو مجرد معارضة هامشية ضئيلة (لا تندر) يلقى تلك الأدوار، ويكرس دوراً منسجماً (ومتوافقاً) للثقافة. . . مثل هذه التصورات غير دقيقة، كونها تفتقر إلى الاحتجاج الثقافي يعمل في ميدان السياسة حصراً، وهو تصور متأثر من ضغط التربية السياسية، ومن المحدودية التي حشرت الاهتمامات الثقافية فيها بفعل ذلك الضغط. ان السياسة، بمعناها، هي واحد من حقول كثيرة تعمل فيها الثقافة. . . وقد تراجع أهمية هذا الحقل في العمل الثقافي في المجتمعات ذات الأنظمة السياسية الأكثر استقراراً وانسجاماً مع الإرادة الشعبية. . . وتلك التصورات غير دقيقة أيضاً لأنها تبني أحكامها انطلاقاً من إجماع سياسي وطني رهن من أجل انجاح العملية السياسية والتغلب على أخطار الارتداد على هذه العملية المستهدفة. . . ومثل هذا الإجماع الذي يعطى الاختلافات ويرجعها هو إجماع قابل لأن يدخل داخل العمل البرلماني الديمقراطي السلمي من زوال مبرراته وموجباته الراهنة. . . وحيلنا المحتضمة الجعيبة، ومثقفين وسياسيين (غير يتبدل السياسيون الأدوار بين سلطة ومعارضة، بحسب اتجاهات الرأي العام وقوة التمثيل التشريعي) إلى المؤسسات المدنية الحرة التي تعال من دون الخوض إلى سلطة.

وإذا تجاوزنا هذه النظرة السياسية الثقافية الخارجية، ونظرنا في تفاصيل العمل الحكومي في الثقافة، العمل الموجود حالياً أو المأمول مستقبلاً، فإن واقع الحال لا يشجع كثيراً، بل هو يدعو إلى الاحباط الذي تكررته خمس سنوات من العمل الثقافي الغفل من أي دوافع ونتائج ثقافية جديرة بالاعتبار. لقد عصفت المحاصصات المتضامنة مع البيروقراطية الحكومية بالوزارة المسؤولة عن تنفيذ السياسات الثقافية للحكومات المتعاقبة منذ ٢٠٠٣، وجعلت منها هدفاً رخواً انتقدياً تلك السياسات (هل كانت ثمة سياسات ثقافية حقاً؟) وللراغبين في تخصصها على الحكومة بسبب أو من دون سبب، وأسهمت ظروف الامن ومشكلاته الأكثر استحواداً على الاهتمام الحكومي في توفير مبررات كثيرة لمن يبحث عن تبرير للفشل أداء الوزارة خصوصاً بعد توارط الوزير الثاني بزم مسؤوليات لا قبل له بها، الأمر الذي تكرر مع الوزير الثالث أيضاً، والذي تأمل للوزير الرابع، وهو الأقرب نسبياً من سلفيه إلى طبيعة مسؤوليته، أن يتحرر منه، ولا احسب ان الفشل في الحصول على التمويل الجيد كان سبباً حقيقياً في ضعف الأداء أو اندامه. ذلك ان تمويل جيد كان سيهدر في فساد مالي اداري حين لا يجد السياسات والارادات المناسبة لتصريفه وانقائه، كما ان مشكلات الوزارة تتعاقد بشكل اساس بالمشكلات الادارية والتفويضية التي تركتها عليها سياسات التمويل الذاتي التي حطم بها النظام السابق دوائر الوزارة الكبيرة وجعلها الفئدة.

هذه مشكلات في العمل الثقافي الحكومي لم تجد من يتصدى لها باهتمام وبتأثير حقيقي. وقد كان لمثل هذا التصدي، لو حدث فعلاً، وبأيد ثقافية خبيرة وحريصة، لأحدث معه تحولاً مهماً يمكن التأسيس عليه، وكان يمكن معه استعادة أدوار جزئية للكثير من مؤسسات الوزارة المحطمة مثل دائرة الشؤون الثقافية التي كانت تعد في عقود مضت أكبر دار نشر حكومية عربية وتحظى باهتمام قطاع كبير من القراء والمثقفين العرب قبل أن تتعسر وقبل أن يتبدل بالتمويل الذاتي، الأمر نفسه ينطبق على دار ثقافة الاطفال ودار الاموم ودائرة السينما والمسرح ودائرة الفنون ودار الكتب والوثائق. . .

لا يدعو هذا الاخفاق إلى أي تفاؤل، حيث لا أدري من أين يستمد زملأونا في اتحاد الادباء تفاؤلاً لهم، وهم يفتخرون بمجلساً حكومياً أعلى للثقافة.

لا أرى المشكلة في التفاؤل (كان هناك ما يسمى بالتفاؤل الثوري)، ليست ثورياً، ولكن لا أعترض على المثقالين. . . غير أنني اعترض حين لا يكون غرضه من التفاؤل، بل ينبغي أن يتعدى المراكز وما يتبعها، ولا تؤدي إلى حبس أو موت. مثل هذا السياسي يحتاج إلى صراحة المثقف ووضوحه واعتراضاته.

لا بأس في التساؤل عما يضمن تحرير المجلس المرتجي من خطوط المحاصصة التي تكبل عمل رئيس الوزراء نفسه مع كثير من وزراء حكومته. قبل أشهر وبعد هرب وزير الثقافة السابق تنادي مثقفون من أجل تحرير الوزارة من المحاصصة

ما شاكل ذلك . ان العمل من اجل مجلس أعلى للثقافة في البلاد والمسؤوليات والهيكليات التي جرى عليها الاتفاق في أربيل وبالاستقلالية التي تم التأكيد والجدل فيها هو غير تلك المنظمات أو المراكز. . . ولكنه أيضاً غير المشروع الذي خرج به اتحاد الادباء على مشروع المثقفين العراقيين واجمعهم، حين عمل القانون على هذا المشروع مع السلطة التشريعية مرة ومع السلطة التنفيذية مرة أخرى من دون الرجوع إلى المثقفين العراقيين ومن دون الاستماع إلى رأيهم الذي كانوا قد سمعوه في مؤتمر اسبوع المدى والذي اصر على كون المجلس المرتجي كياناً مدنياً ولا تراد له أية صفة غير صفته المدنية المستقلة ولا أية مرجعية غير مرجعية أنفسهم. لا أريد أن أدافع عن نموذج المدى بوصفه الأرفع والأنجز، ليس هذا من شأن هذه الملاحظات التي أكتبها الآن. لا ينبغي أن تنصرف القراءة إلى تصور آخر عن احتكار تنفيذ المشروع الذي اتفق عليه المثقفون العراقيون في أربيل ويتبوءه. بل العكس هو الصحيح . . . تستطيع أية جهة أو مجموعة ثقافية أن تنهض بالمشروع أو مشروع مماثل، غير أن المهم هو الاحتفاظ بالطابع المدني المستقل للمجلس والقدرة على توفير المكاتب التي تسمح بهذا الطابع والعمل على وفقه، ولقد تخلى مشروع اتحاد الادباء عن هذا الطابع لاصطدامه، فيما أحسب بمشكلة التمويل والاضطرار بالتالي إلى حاجة الرعاية الحكومية، بل الاندماج بالهيكلي الحكومي.

شخصياً افهم الدوافع الخبيثة للسيد رئيس الوزراء حين أعلن قبل أيام عن تشكيل مثل هذا المجلس، افهم تماماً ان رغبة حقيقية في اسعاف الثقافة الوطنية والنهوض بها تكمن وراء مثل هذا القرار الذي أعلن بحضور عدد من زملأنا. هذا بينهم اصحاب مشروع اتحاد الادباء، لكن المهم الذي لابد من التفكير فيه هو مدى قدرة جهاز حكومي (أية حكومة) على ان يكون منتجاً وفعالاً في حمل الثقافة وادارتها التي تتعارض مع كثير من الاحيان مع ارادة السلطة (أية سلطة). . . يدرك مثل هذا الامر رئيس الوزراء الذي كان قبل سنوات في موقع المعارضة وقد يكون بعد سنوات من موقع المعارضة حين تأتي الديمقراطية ببرلمان آخر وحكومة أخرى.

يستطيع المثقفون العراقيون حتى الان ان يتحدوا بصوت عال وان يحتجوا ويعترضوا بدرسين أن حكومتهم الخارجيين توارى من رحم المعارضة والاحتجاج ، كانوا الأقرب إلى الثقافة وجدلها وحقتها. . . مثلما هو شأن المعارضين دائماً، لذلك يتوقع كثير من المثقفين ان يعمل السياسيون العراقيون على تنمية روح الاحتجاج والمساءلة ليس في ميدان الثقافة التي تتعامل من دون اسئلة وتحديات فحسب وانما في اطار المجتمع ككل. فلا يديقراطية من دون شعب واحتجاج ويعترض، ولا يمكن تنمية ثقافة محتجة وغاضبة من دون ان تضع مسافة واضحة بين السلطة والثقافة، ويخطئ بعض السياسيين حين يرون ان مثل هذه الأدوار الثقافية قد انتهت بانتهاء الحقبة الكتكوتورية، . . . وأن ما يبدو الآن من توافقات سياسية يفرضا الطرف ، ويبدو معها البرلمان كتكتكوتورية واحدة (من دون معارضة

مع الطبيعة الديمقراطية المفترضة لنظام الحكم الديمقراطي، ولا يعني هذا التصور طبيعياً الدولة (وربما حتى من خلال سلطتها التنفيذية) الحاضرون بامكانية حدوث عمل حقيقي لثقافة حقيقية ويتكفل به مثقفون مخلصون وأكفاء . . . كان التحسب والنقطة يتنازعان لصالح الوصول إلى أفضل الصيغ لتشكيل مثل هذا المجلس. . . وهذا مادفع بالمؤتمريين إلى تكليف مؤسسة المدى بانضاج المشروع والدعوة، من ثم، إلى اجتماع في بغداد يتولى مناقشة المشروع وقراراته صيغته النهائية لتقديمها إلى الجهات ذات الاختصاص في الدولة من اجل الحصول على الموافقات القانونية اللازمة لعمل المجلس.

هذه الوقائع يتذكرها جميع المثقفين الذين حضروا اسبوع المدى الرابع في أربيل عام ٢٠٠٦ ، وكثير منها مادمع سواء عبر الوقائع التي ذكرت كاملة (ومنها الورقة الأولية التي قرئت في المؤتمر) والمسجلة تلفزيونياً لدى أكثر من قناة وفيديوياً لدى المدى، أو عبر التغطيات الصحفية الكثيرة التي واكبت فعاليات الاسبوع وغطت الكثير من فعاليات وانشطته.

كانت الفكرة بشأن عمل مستقل وحر للثقافة تطلق من ذوات حقيقة لأهمية تحرير الثقافة والعمل الثقافي من احتكار طويل استبدت به السلطات كثيرا بالثقافة التي انخرقت، في الكثير من مفاصلها، وتحت ضغط الاستبداد والاحتكار عن طبيعة أهدافها وجوهر عملها ومهامها. انخرست عنها الثقافة واكتفت منه السلطات بما يديم ويؤمن احتياجاتها، فيما تحولت الحركة الثقافية الناشطة التي تعرفت عليها البلاد وأرأساه رواد الفكر والأدب والفنون في أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي إلى مجرد عمل افراد مثقفين ناشطين بالقدر الذي يتيحهم جبرائهم واجتهادهم وظروفهم. لقد اضمح العمل المؤسسي، ولم تتبق منه ابا ان استبداد السلطات غير هياكل مؤسسات منخورة بدوافع الدعاية والايديولوجيا واستعداد للثقافة فيما انتهت حركات الجماعات الثقافية والإدبية التأسيسية منها أو التجديدية وحتى الاحيائية إلى عمل شخصي معزول ومبادرات فردية تنسج وتؤثر في محيط عملها الثقافي، احياها وتنكفئ على طرفتها حيناً أخرى، بينما انخرقت الطابع العلمي والثقافي الاكاديمي المتوقف من الجامعات الاباستنانات محدودة كان أساتذة جنسورون أبطلها أو طلبة مغامرون يتوجب عليهم بعد ذلك دفع انمان جبرائهم ومغامرتهم.

لا يتعلق الامر، أمر تحرير الثقافة، بنوع نظام الحكم القائم، سواء كان شمولياً أم ديمقراطياً. . . فإذا سُت من تعزيز ديمقراطية نظام ديمقراطي فينبغي ان تعينه في التخفف من هيمنته واحتكاره وادارته لأي من الفعاليات التي ينبغي فض استباكتها بها. ان الحلول التي تذهب إلى إلغاء الشراكات بين الحكومة والفعاليات الجمعية هي ما يضمن مصالحة الطرفين معا، تستفيد الثقافة من هذا الطلاق حريتها وقدرتها على النمو غير الطفيلي، فيما كتسبب الحكومة (بالإضافة إلى تحررها من اعباء الادارة والتخطيط والتمويل) تحررها من اغراءات الهيمنة والامتلاك، ومن ثم شرهة الاحتكار والاستخدام، وكل هذا يتعارض

جانب من الحضور في اسبوع المدى الثقافي الرابع



جانب من الحضور في اسبوع المدى الثقافي الرابع